

البناء الأسري والتغيرات الاجتماعية الحديثة

الأستاذة: فتيحة تمرسييت، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

تؤكد العديد من الدراسات الاجتماعية أن هناك تبايناً في أنماط الأسر داخل المجتمع الواحد، فهناك العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية تتداخل بشكل أو بآخر في تحديد شكل وحجم الأسرة ووظائفها، حيث أن القوى الاجتماعية داخل المجتمع تسهم بصورة مباشرة، وغير مباشرة في خلق أنماط أسرية جديدة، تتماشى وطبيعة المجتمع والبيئة الحضرية التي يشملها التغير الاجتماعي بمختلف أنواعه وتأثيراته.

Abstract:

Many of the social studies confirm that there is a disparity in household types within the same community, there are many social and cultural factors interfere one way or another in determining the shape and size of the family and its functions, as the social forces within the community contribute directly and indirectly to the creation of new family patterns, in line with the nature of society and the urban environment covered by the different forms of social change and its effects.

يعد التغير ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني، صاحبها منذ نشأة البشرية الى يومنا هذا، والتغير الاجتماعي سمة من سمات المجتمع، وسنة من سنن الكون، حيث مس جميع مظاهر الحياة الإنسانية ولم يعد مقتصرًا على دولة دون أخرى، وإنما شمل معظم الدول والبلدان، وخاصة تلك التي تأثرت بعمليات التحضر والتصنيع.

وقد أثارت ظاهرة التغير الاجتماعي الكثير من الجدل والنقاش عند علماء الاجتماع، حيث كانت النظريات السوسيولوجية الأولى تخلط بين مفاهيم (التغير، التطور، النمو، التقدم)، وقد ظهر معنى التغير الاجتماعي بشكله المعاصر كنتيجة للصعوبات التي واجهت نظريات التقدم بمفهومها الفلسفي ونظريات التطور بشكلها المتقدم البيولوجي⁽¹⁾.

ويمكن تحديد مفهوم التغير الاجتماعي وسماته من خلال ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول: هو ان التغير الاجتماعي مرتبط بالزمن اي محدود زمنيا.
- البعد الثاني: هو ان التغير الاجتماعي دائم، اي يمكن ملاحظته في حالة مستمرة.
- البعد الثالث: ان التغير هو ظاهرة اجتماعية⁽²⁾.

والتغير الذي يحدث في المجتمعات لا يقف عند المظاهر المادية فحسب، بل يتعدى ذلك الى القيم والمثل والعادات وطرق التفكير، كما يتضمن طرقًا مختلفة لتنظيم الحياة الاسرية والعلاقات الاجتماعية، وتغيير اتجاه الافراد وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم.

1. التغير الاجتماعي:

يعد مفهوم التغير الاجتماعي حقيقة من حقائق المجتمع الإنساني، إذ لا يعقل وجود مجتمع ساكن تماما مهما كانت درجة بدائيته وتخلفه، حيث تظهر ملامح هذا التغير بصورة أكثر في القيم والثقافة والمجتمع والأسرة، ولم يقتصر التغير على النواحي الاجتماعية فقط وإنما تعداها بوضوح وسرعة إلى أساليب الإنتاج والعمل.

وتختلف خصائص التغير الاجتماعي باختلاف المجتمعات، حيث يتأثر بالزمان والمكان وبكل ما يؤثر في الإنسان ونذكر من هذه الخصائص:

1. التغير الاجتماعي ينبع من ذات الجماعة أو من فئة منها تشعر بشعورها.

2. التغير الاجتماعي شامل لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

3. التغير الاجتماعي واقعي، أي انه يعالج أمرا واقعا ومشكلة اجتماعية موجودة فعلا.

4. التغير الاجتماعي ايجابي وهادف، شريطة أن ينطلق من تخطيط سليم لحياة الجماعة⁽³⁾.

ويمكننا القول بأن عملية التغير الاجتماعي مستمرة، ولهذا تحدث التغيرات والتحويلات الاجتماعية والثقافية وفقا لمقتضيات معينة تفرضها بيئة المجتمع من ناحية والأوضاع الاجتماعية من ناحية، وتقابلها من الجهة الأخرى أي من الناحية الثقافية طبيعة العادات والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع من ناحية أخرى.

وإذا حاولنا تحديد عمليات التغير الاجتماعي القائمة في كل مجتمع، نجد أن العديد منها تحدث في وقت واحد، فهنا يحدث التوافق وهناك يحدث الصراع، ومن ناحية أخرى نجد الثورة، كما نجد في جهة أخرى السكون والهدوء، وهناك من نجده يعود الى الماضي والحياة البسيطة، ويرفض التحديث..... الخ، ومن

خلال كل هذه التغيرات المتضاربة لا نستطيع أن نكشف الحركة الكلية للمجتمع باعتباره وحدة متكاملة⁽⁴⁾.

ونظرا لميل بعض جوانب الثقافة للتغير بصورة اكبر من الجوانب الاجتماعية الأخرى فقد ترتب على التغيرات الثقافية ظهور العديد من المشكلات المتعلقة بالتكيف الثقافي والذي مست العديد من نظم المجتمع ولعل أهم نظام فيه هو النظام الأسري السائد في مدننا العربية والذي يستند إلى جملة من المعايير والمثل والأعراف والتقاليد والتي بتغيرها تتغير أنماط هذا النظام الأسري ووظائفه الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، وبخاصة مع ظهور الحضرة وانتشار التكنولوجيا العالمية.

إن اتجاهات التغير التي مست النظام الأسري في العالم المعاصر دفعت بالأسرة الحديثة نحو نمط الأسرة النواة، والذي يتكون من الوالدين وأبناهما الغير متزوجين، وقد أدى ظهور هذا الشكل الاسري إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة، حيث أشار " وليم جود " إلى عدد من التغيرات الهامة التي حدثت في أنماط الأسرة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في مدننا العربية التي تدين بالقيم والعادات والدين و الأعراف، وتتضمن هذه التغيرات زيادة الحرية في الاختيار للزواج، كما أصبحت الأسرة الحديثة أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية، وارتفاع سن الزواج وتناقص فارق السن بين الزوجين، وانخفاض معدل الزواج بين الأقارب، وتزايد نسبة النساء العاملات... الخ، وهذه التغيرات في أنماط الأسرة من حيث البناء أو الوظائف ترتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع في مجالات أخرى عديدة مثل التصنيع والحضرة والتحديث⁽⁵⁾.

ويرجع " اجبرن " التغيرات التي حدثت في الأسرة الى عوامل خارجية رئيسية ، وعوامل داخلية ثانوية، حيث أرجع هذه التغيرات الى متغيرات مادية تمثلت في التكنولوجيا، فالصناعة قد أوجدت تغييرا في مكانة عمل المرأة التقليدي، ولم يعد المنزل هو مكان عمل المرأة الوحيد وذلك بسبب الثورة التكنولوجية وما صاحبها من ثورة حضرية نجم عنها فقدان الأسرة للكثير من وظائفها. ولا يتوقف

هذا التأثير على وظائف وبناء الأسرة وإنما يتعداه ليترك أثارا على الوحدات البنائية للأسرة⁽⁶⁾.

وقد أدت التغيرات الاجتماعية الى زيادة الحاجة الى الأسرة لمباشرة وظائفها، حيث أن التغيرات الداخلية للأسرة عملت على زيادة مسؤوليات الأسرة من جهة ومن ناحية أخرى ضعف كفاءتها وضعفها في انجاز ذلك⁽⁷⁾.

وعموما فقد صاحب هذا التغير في بناء الأسرة ووظائفها ظهور أنماط جديدة من الأسر، وسوف نستعرض أهمية التغيرات التي أصابت الأسرة وأدت إلى وجود تغيرات أساسية في أنماطها ووظائفها.

2. عوامل التغير في أنماط الأسرة:

أ. العامل الاقتصادي:

يقصد بالعوامل الاقتصادية، شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع والتصنيع، وتلعب تلك العوامل دورا هاما في احداث ظاهرة التغير الاجتماعي، فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات، فان ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي. ويحدث التصنيع على الواقع تغيرا هائلا، ليس فقط في الثروة والدخل القومي، وإنما أيضا في عقلية الإنسان وأفكاره ومبادئه.

هذا، وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا، وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغير والمترتبة عليه، وهذا عكس ما نادت به الماركسية وهو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية⁽⁸⁾.

من خلال ذلك نستطيع أن نخلص من أن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي، ولكنه ليس بالعامل الحتمي، ذلك لأن باقي عوامل التغير الاجتماعي تتفاعل معه لتغير المجتمع، وخاصة إذا كان

لنظام القيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي، حيث أن التغيير الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع وثقافته التي ستجدد أهمية باقي التغييرات.

ولقد كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا، وذلك لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن بحاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر، حيث كان أفراد الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم، في الوقت الذي كان اسم العائلة يحظى بأهمية وقيمة كبرى، كما كانت الأسرة أيضا مسئولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية، وكذلك يفعل الأبناء لأبائهم عندما يتقدم بهم السن.

ولعل أهم متغير في ميدان الأسرة كان إقدام المرأة على دخول ميدان العمل بعد أن قلت مسؤوليتها في البيت نتيجة لانتقال الإنتاج إلى الصناعة النامية وانتقال تربية الأطفال إلى المدارس، حيث أدى التصنيع وانتشار السمات الحضرية في المدن إلى تغييرات واسعة داخل الأسرة العربية وبروز الكثير من المشاكل التي ترتبت على الأوضاع الجديدة، ولقد عملت الأسرة من خلال ميكانزمات خاصة بها إلى التكيف والتوازن مع المستجدات الجديدة حتى ولو أدى الأمر إلى تغيير بعض وظائفها وتقلصها⁽⁹⁾.

ولا شك أن الانتقال من الريف إلى المدينة نتيجة انتشار التصنيع من أهم العوامل التي أدت إلى تغييرات في الخصائص البنائية والوظيفية للأسرة، وتمثل هذا في حجم الأسرة والتغيرات الوظيفية والاقتصادية إلى جانب التغيرات الجذرية التي طرأت على أنماط التفاعل بين أفرادها وعلى مجموعة القيم التي تواجه هذا التفاعل.

ب. العامل التكنولوجي:

يعتبر العامل التكنولوجي من أهم العوامل المحركة لحركة التغيير، حيث ينظر الناس للتكنولوجيا من أجل إيجاد حلول لمشاكلهم اليومية وطلب الراحة

والرفاهية، كما تلعب الاختراعات التكنولوجية دورا كبيرا في إحداث التغيير الاجتماعي بسرعة كبيرة .

وقد كان لنمو المجتمعات الصناعية الأثر الكبير في زيادة ثروة المجتمع وارتفاع مستويات المعيشة به، كما زادت معدلات التنقل سواء كان مكانيا أو اجتماعيا، بالإضافة إلى أن الفرد أصبح يحصل على مكانته الاجتماعية بمجهوده الشخصي وليس بانتائه إلى فئة أو طبقة معينة، كما تغيرت العديد من أشكال اللامساواة الاجتماعية وخاصة بين الجنسين وهذا من خلال مشاركة المرأة للرجل في ميدان العمل، كما اثر التصنيع أيضا في مكانة المسنين حيث فقدوا القوة والوضع المتميز الذي كان لهم في مجتمعات ما قبل التصنيع، وتحولت القوة إلى الشباب والفئة العاملة الذين أصبحت لهم قيمة كبيرة.

وقد أدى التصنيع والتحديث إلى اختفاء نسق الأسرة الممتدة الذي كان شائعا في جميع المجتمعات التقليدية، ولم تعد الأسرة وحدة انتاج، حيث أصبحت الأسرة الممتدة غير وظيفية نظرا لما يتطلبه المجتمع الحديث من تنقل مكاني واجتماعي بين أعضائه، وحلت محلها الأسرة النواة الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما الصغار، وانهارت إلى حد بعيد روابط القرابة التقليدية ، كما قد حلت التنظيمات الرسمية والمدارس محل العديد من وظائف الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وامتد التعليم إلى جموع الجماهير وليس فقط إلى القلة المتميزة، لان القوى العاملة الصناعية تحتاج إلى عمل المهرة والمثقفين، وهكذا أصبحت الجامعات والكليات ومراكز البحوث تعمل من اجل خلق هذه المعرفة المتخصصة (10)

والأسرة الحضرية الجزائرية تخضع لنفس الظروف التي تخضع لها أي أسرة حضرية في العالم العربي، حيث كانت خاضعة لمختلف العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وعلاقات القرابة، بينما اليوم أصبحت لا تتقيد كثيرا بهذه القيم، حيث إكتسبت مظهرا جديدا من مظاهر الحضرية نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وتحولت إلى أسرة حضرية تتصف بصغر

حجمها وضعف سلطتها الأبوية وقلّة إعتبرات القيم والضبط الاجتماعي لدى أفرادها، فأصبحوا أكثر حرية وتصرفا خصوصا في حياتهم وقراراتهم الشخصية.

فالمجتمعات المعاصرة منفتحة على جميع الثقافات والحضارات، حيث تختار منها وتتبنى ما يناسبها من قيم وتشريعات وقوانين وتنظيمات وتقنيات وأفكار، في حين أن المجتمعات المغلقة أو المعزولة عن العالم لسبب أو لآخر غالبا ما تكون ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية وثقافية متخلفة، لذلك فإن التكنولوجيا منشطة لعملية التغيير الاجتماعي.

ج. العامل الديمغرافي:

يقصد بالعامل الديمغرافي حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم وغير ذلك من العوامل الديمغرافية الأخرى، وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد إلى آخر، فهي كبيرة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتطورة، حيث تتفاوت هذه المعدلات بين سكان الريف والمدينة، وتعتبر التركيبات السكانية من أكبر مجالات التغيير في العصر الحديث، حيث أن التغيير السكاني ليس نتيجة ظرف معين وإنما هو حصيلة مجموعة من الظروف وقرارات التي اتخذها الأفراد لصالح أهدافهم الخاصة.

وترتبط عملية النمو السكاني بعملية التحضر والتصنيع، فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبها بالضرورة ثورة حضرية، ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية- أو الحضرية في حد ذاتها بل انه يرجع أيضا إلى التقدم في المستويات الصحية الأمر الذي أدى إلى التقليل من معدلات الوفيات، حيث أمكن التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة، بينما ضلت معدلات المواليد ثابتة وإن كانت مرتفعة في بلدان العالم النامي، وقد ساعد ذلك في حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي كان نصيب الدول النامية منها كبيرا⁽¹¹⁾.

ومن النتائج المترتبة على نمو السكان التركيز السكاني والكثافة الشديدة، مما قد يشكل مشاكل عديدة بالنسبة للكثير من المجتمعات، وهذا ما يحدث بالفعل في مجتمعاتنا في الوقت الحاضر، ولعل هذه الزيادة المطردة في السكان ترجع إلى نتائج الاكتشافات الطبية والعلمية الهائلة، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل المواليد⁽¹²⁾.

وتجدر الإشارة إلى دور الهجرة كمتغير ديموغرافي في التغيير الاجتماعي، فالحركات السكانية تحدث تغيرات هامة في المناطق التي ينزح منها السكان، والتي تؤدي إلى اختلالات سكانية تؤثر بدورها على أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كما أن نزوح جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو منطقة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة.

وينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره وسيلة هامة في إحداث التغيير الاجتماعي، وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان و توفر القوى العاملة المولدة للثروة، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، وتتقابل وجهة النظر هذه مع وجهة النظر التي ترى في الانفجار السكاني نذير خطر و إن لم تنظر إلى النمو الهائل في السكان نظرة تشاؤمية طالما انه لا يصاحبه نمو في حجم الإنتاج أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان⁽¹³⁾.

وعموما فان معدلات النمو السكاني تتفاوت من مجتمع لآخر، ومن جماعة إلى أخرى، وهي تخضع بدورها لعدة عوامل مثل المستوى التعليمي و الدخل و المهنة و الدين... الخ.

1. آثار التغيير الاجتماعي على الأسرة:

يرى العديد من علماء الاجتماع أن التغيير الذي يتعرض له المجتمع كان له الأثر الواضح على بناء وظائف الأسرة الحضرية، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتحصل عليها في الآتي⁽¹⁴⁾:

- إن التنقل الاجتماعي الذي أصبح من خصائص المجتمع الحديث يميل إلى إضعاف الروابط الأسرية و القرابية، فحركة الأفراد للسعي وراء العمل طلبا للمكانة الاجتماعية يؤدي إلى اتساع المسافة الاجتماعية بينهم وبين أقاربهم.
- هناك احتمال حدوث ظاهرة التفكك الأسري الذي يصحب انهيار الأنماط التقليدية وقيام النظم الجديدة، هذا التفكك الانتقائي لا يقتصر على الانفصال و الطلاق فقط ، وإنما يشمل أيضا انهيار النظام الأسري من خلال فقدان وظيفة الأسرة.
- إن الاختيار للزواج وعلاقات الآباء بالأبناء تتأثر بالفردية التي تقويها و تدعمها العصرية، حتى في المجتمعات التي يقوم نظامها الاجتماعي على إيديولوجية جماعية.
- عندما لا تصبح الأسرة وحدة إنتاجية اقتصادية، وخاصة في المناطق الحضرية فإن المركز الاجتماعي للنساء سوف يتدهور عمليا، ومع ذلك فإن احتمالات تشغيل النساء و الحرية المتزايدة يمكن أن تؤدي إلى فقدان المركز الاجتماعي.
- أدت التغيرات البنائية للأسرة إلى تغيرات في الأدوار داخل الأسرة الحضرية، وذلك نتيجة لظروف العمل الجديدة بالمقارنة بظروف العمل التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية، لهذا فقد الزوج كثيرا من سلطته في اتخاذ القرارات ودوره في تنظيم العلاقات داخل الأسرة وخاصة بعد أن تغير نظام التعليم و نوع المشاركة الأسرية واتجاهات الأسرة نحو الفردية أو الاستقلالية داخل المدينة.
- لقد صاحب تغير حجم الأسرة تغير في القيم المتعلقة بالإنجاب، حيث كان التقدم التكنولوجي والمستوى الاقتصادي للأسرة، وضيق المساكن وتنظيم النسل اثر مباشر في حجم الأسرة.

الخاتمة:

ونخلص من ذلك إلى أن بناء الأسرة متغير ووظائفها تجاه أفرادها و تجاه المجتمع الحضري قد تأثر بالعديد من العوامل المذكورة سابقا، والوعي بتصوير الشكل المرغوب لحجم الأسرة الحضرية ووظائفها، وعدد أفرادها وطبيعة العلاقات الداخلية، والضغوط الاقتصادية، كل ذلك له التأثير الفعال على تغير بناء الأسرة.

❖ هوامش البحث

(1) سليمان علي الدليمي، محمد عبد المحسن: التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي، الطبعة الاولى، مؤسسة تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 2001، ص 15.

(2) jean pierre durand, **sociologie comtemporaine**, vigot, paris,1989,p287.

(3) صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص ص 132، 131.

(4) سناء الخولي: التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003 ص 41

(5) سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص ص 209، 210.

(6) ابراهيم بن مبارك الجوير: الاسرة والمجتمع، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 2009، ص 32.

(7) دلال ملحس استيتية: التغيير الاجتماعي والثقافي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، ص 54، 55.

(8) محمد احمد بيومي، عفاف ناصر: علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص ص، 213، 215.

(9) سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص 266.

(10) دلال ملحس استيتية: مرجع سبق ذكره، ص 48

(11) سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص ص 223، 222.

(12) عفاف عبد العليم ناصر، محمد احمد محمد بيومي: مرجع سابق، ص 224.

(13) عبد الرؤوف الضيع: مرجع سبق ذكره، ص 151.